بأجل 7 سنوات وفائدة 5,125٪.. للمرة الأولى منذ إقرار قانون التمويل والسيولة

سابع طرح لـ «أدوات الدين» العام.. بـ 100 مليون دينار

- 1,250 مليار دينار إجمالي قيمة الطروحات الـ 7.. منذ يونيو الماضي
- الحكومة نجحت في بناء سوق محلية نشطة لأدوات الدين بإقبال استثنائي
- خطوات عززت الثقة في قدرة الكويت على تنويع أدواتها التمويلية بأريحية
- الطلبات الكبيرة على الطروحات تعكس الثقة تجاه الجدارة الائتمانية للدولة

أحمد مغربي ـ علي إبراهيم

علمت «الأنباء» عبر مصادر أن الكويت انتهت من سابع طرح لأدوات الدين العام بقيمة 100 مليون دينار لأجل 7 سنوات، وبفائدة بلغت نسبتها 5,125٪، فيما استمرت معدلات الطلب المرتفعة على أدوات الدين الكويتية، حيث وصلت في هذا الطرح إلى 1,055 مليار دينار، على أن يستحق هذا الدين في 25 أغسطس 2032. ووفقا للأرقام، فقد بلغ إجمالي أدوات الدين التي طرحتها الكويت منذ بدء العمل بقانون التمويل والسيولة الجديد 1,250 مليار دينار والتي شهدت طلبات إجمالية بقيمة 11,135 مليار دينار وذلك خلال الفترة من 25 يونيو الماضي حتى أمس الأربعاء. وتعد الطروحات السبعة الأخيرة لأدوات الدين في الكويت نقطة تحول مهمة في إدارة المالية العامة، حيث تمكنت الحكومة من إعادة بناء سوق محلية نشطة لأدوات الدين، وجذبت إقبالا استثنائيا من المستثمرين المحليين، الأمر الذي يعزز الثقة في قدرة الدولة على تنويع أدواتها التمويلية بأريحية.

وبدأت الكويت خلال آخر طرحين في زيادة آجال استحقاق أدوات الدين والتي وصلت إلى 5 و7 سنوات، والتي بلغت معها فائدة الدين 4,875٪ لـ 5 سنوات و5,125٪ لـ 7 سنوات.

وتعكس الطلبات الكبيرة على طروحات أدوات الدين مستوى الثقة الكبير تجاه الجدارة الائتمانية للدولة، ويؤشر في الوقت ذاته إلى تعطش السوق المحلية لمثل هذه الأدوات الاستثمارية الآمنة، كما أن أبرز ما يميز هذه الطروحات هو الإقبال الكبير عليها، حيث فاقت طلبات الاكتتاب في بعض الإصدارات أكثر من عشرة أضعاف قيمة الطرح، وهو ما يعكس وفرة السيولة في القطاع المصرفي المحلي وحرص المؤسسات الاستثمارية على تنويع محافظها بأدوات منخفضة المخاطر وعوائد مستقرة، وقد أسهمت هذه المعطيات في تعزيز ثقة الحكومة بالمضي قدما في طرح أدوات بآجال أطول، حيث شهدنا في الطرح السادس إدخال أجل خمس سنوات لأول مرة، وفي الطرح السابع تم تمديد الأجل إلى سبع سنوات بفائدة بلغت 5,125٪.

ويعد التدرج في تنويع آجال الاستحقاق خطوة استراتيجية مهمة نحو بناء منحنى عائد سيادي للكويت، وهو ما يشكل أساسا لأي سوق سندات نشطة سواء على المستوى المحلي أو حتى الدولي في المستقبل، كما أن توزيع الاستحقاقات على مدد زمنية متفاوتة يسهم في تخفيف الضغوط على المالية العامة عند حلول مواعيد السداد، ويمنح الحكومة مرونة أكبر في إدارة التدفقات النقدية.

من ناحية أخرى، يظهر التسعير للفائدة على أدوات الدين الكويتية اتساقا مع مستويات المخاطر الائتمانية للدولة، حيث تراوحت بين 4,375٪ للإصدارات القصيرة و5,125٪ للأجل الأطول، وهذه المعدلات تعتبر ضمن نطاق مقبول وتعكس ثقة المستثمرين في الوضع المالي للدولة رغم التحديات التي يفرضها تذبذب أسعار النفط، كما أن إقبال البنوك المحلية والمؤسسات الاستثمارية على الاكتتاب بهذه القوة يعزز من متانة النظام المالي، ويفتح الباب أمام التفكير في توسيع قاعدة المستثمرين مستقبلا لتشمل جهات دولية.

وتظهر البيانات أن إجمالي أدوات الدين التي طرحتها الكويت منذ إقرار قانون التمويل والسيولة تتمثل في الطرح الأول الذي جاء بقيمة 500 مليون دينار لأجل عام واحد يستحق في 24 يونيو 2026 بفائدة 4,375٪ وبلغ حجم الطلب عليها 3 مرات، ويستحق الطرح الثاني البالغة قيمته 100 مليون دينار في 30 يونيو 2027 بفائدة تبلغ 4,375٪ إذ طرح بأجل عامين وبلغ حجم الطلب عليه أكثر من 11 ضعف قيمة الطرح، وبلغت قيمة الطرح الثالث 100 مليون دينار وسجل الطلب عليه 11,6 مرة من قيمة الطرح الذي يستمر لأجل 3 سنوات بفائدة 4,375٪ ويستحق في 5 يوليو 2028، وجاء الطرح الرابع بأجل عامين وبقيمة 150 مليون دينار وبلغ الطلب عليه 10,5 مرة قيمة الطرح الذي يبلغ أجله عامين ويستحق في 28 يوليو 2027 بفائدة 4,5٪.

وفي الطرح الخامس لأدوات الدين بلغ حجم الطلب 10,5 مرات ضعف مبلغ الطرح البالغ 150 مليون دينار لأجل 3 سنوات والذي يستحق في 2 أغسطس 2028 بفائدة 4,625٪، وسجل الطرح السادس قفزة في الأجل الذي وصل إلى 5 سنوات، إذ بلغت قيمة الطرح 150 مليون دينار وبلغ حجم الطلب عليه 10,5 مرة قيمة الطرح بفائدة تصل إلى 4,875٪، وجاء الطرح السابع بأطول أجل ضمن أدوات الدين الحكومية الجديدة والذي وصل إلى 7 سنوات.

«أسواق المال» منحتها رخصة «مستشار استثمار»

الكويت تجذب «بلاك روك».. انطلاقة نحو مركز مالي عالمي

- «بلاك روك» من أكبر مديري الأصول عالمياً.. ودخولها الكويت يعزز ثقة المؤسسات العالمية بالسوق المحلي
- الخطوة تؤكد أن الكويت وجهة مفضلة للشركات العالمية وتمضي بثبات لتعزيز موقعها الريادي على الساحة المالية

في خطوة تعكس المكانة المتنامية للكويت على خارطة المال العالمية، أعلنت هيئة أسواق المال عن منح الترخيص الرسمي لفرع شركة بلاك روك أدفايزرز ـ المملكة المتحدة المحدودة لمزاولة نشاط مستشار استثمار في البلاد، وتعد الشركة أحد الكيانات التابعة لمجموعة بلاك روك العالمية، التي تعتبر من أكبر مديري الأصول على مستوى العالم.

وقالت «أسواق المال» في بيان صحافي إن هذا الإنجاز يعد علامة فارقة في مسيرة تطوير السوق المالي الكويتي ويؤكد قدرة الدولة على استقطاب كبرى المؤسسات العالمية، كما يعد محطة مفصلية ضمن الجهود الوطنية الرامية إلى ترسيخ رؤية الكويت في أن تكون مركزا ماليا وتجاريا عالميا رائدا قادرا على جذب الشركات العالمية وتعزيز موقعها في الأسواق الإقليمية والدولية، ما يعكس رؤية طموحة لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي.

ولا يقتصر هذا الحدث على منح ترخيص جديد، بل يجسد نجاح التكامل المؤسسي بين هيئة أسواق المال ومختلف جهات الدولة ذات العلاقة، ويعكس ذلك كفاءة البنية التنظيمية، ومرونة الإجراءات، وسرعة الإنجاز، مما يعزز جاذبية الكويت أمام المستثمرين الدوليين.

ويمثل دخول «بلاك روك» إلى السوق الكويتي اعترافا دوليا بمكانة الكويت كمركز مالي موثوق يتمتع بإمكانات تنظيمية وتشريعية قادرة على استيعاب الكيانات العالمية الكبرى، كما يسهم هذا التوسع في إثراء المشهد الاستثماري المحلي، ويفتح آفاقا جديدة للتعاون مع القطاع المالي المحلي، ونقل الخبرات الفنية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي.

وبهذه الخطوة النوعية، تثبت الكويت مجددا أنها وجهة مفضلة للشركات العالمية الرائدة، وتمضي بثبات نحو تعزيز موقعها على الساحة المالية الدولية، ويشكل هذا الإنجاز دليلا واضحا على ما تمتلكه الدولة من رؤية طموحة، وإمكانات مؤسسية متطورة، تؤهلها لتكون منصة إقليمية رئيسية للشركات العالمية الراغبة في توسيع أعمالها في المنطقة.

بمتوسط يومي 77 مليوناً خلال 4 جلسات لتعطل السوق للاحتفال بذكرى المولد النبوي

307 ملايين دينار سيولة البورصة الأسبوعية

شريف حمدي

أنهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع بنهاية جلسة أمس الأربعاء نظرا لتعطل أعمال السوق اليوم (الخميس) للاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف، وذلك على جنوح للانخفاض على مستوى كل المؤشرات والمتغيرات باستثناء السوق الأول الذي حقق مكاسب طفيفة مع ختام الأسبوع.

وجاء أداء سوق الأسهم الكويتي في الأسبوع الأول من سبتمبر الجاري استكمالا لما أنهي به تعاملات أغسطس الماضي والذي جنحت خلاله مؤشرات السوق ومتغيراته للتراجع جراء عمليات بيع بهدف جني الأرباح السريعة خاصة من أسهم السوق الأول بعد انتهاء مرحلة الكشف عن النتائج المالية والتوزيعات الفصلية للنصف الأول من العام الحالي.

وفي ختام جلسات الأسبوع، وصل إجمالي القيمة الرأسمالية إلى 50,823 مليار دينار تراجعا من 50,886 مليار دينار الأسبوع الماضي بخسارته 63 مليون دينار بنسبة انخفاض 0,12٪، وكان السوق قد استهل تعاملات الأسبوع والتي تزامنت مع إقفال أغسطس، على خسائر سوقية تقدر بـ 97 مليون دينار، لكنه في الجلسة التالية جنح للمكاسب مسجلا 66 مليون دينار مكاسب، وواصل مكاسبه في جلسة الثلاثاء بـ 189 مليون دينار، لكنه عاد لوتيرة الخسائر في جلسة أمس الأربعاء بفقد 221 مليون دينار كانت سببا في تراجع القيمة السوقية لبورصة الكويت بنهاية الأسبوع.

وشهدت السيولة الأسبوعية انخفاضا لافتا بنسبة 46٪ بمحصلة 307 ملايين دينار بمتوسط يومي 77 مليون دينار، مقابل 567 مليون دينار بمتوسط يومي 114 مليون دينار الأسبوع الماضي، ورغم اقتصار تداولات الأسبوع على 4 جلسات، إلا ان الملاحظ ان قيم التداول خلال الأسبوع كانت دون الـ 100 مليون دينار على عكس الأسبوع الماضي الذي شهدت اغلب جلساته تداولات تتخطى الـ 100 مليون دينار بل وتجاوزت الـ 150 مليونا في جلسة مراجعة مؤشر مورغان ستانلي.

كما انخفضت كميات الأسهم المتداولة بنسبة 46٪، إذ بلغت كميات التداول خلال الأسبوع 1,292 مليار سهم تراجعا من 2,408 مليار سهم الأسبوع الماضي.

وبنهاية التعاملات الأسبوعية، شهدت البورصة الكويتية تباينا في الأداء على مستوى مؤشراتها مع اختلاف توجهات المتعاملين تجاه الأسهم، إذ جنحت اسهم السوق الأول للارتفاع الطفيف على وقع عمليات شراء ليرتفع السوق بنسبة 0,04٪ بمكاسب 4 نقاط ليصل المؤشر إلى 9096 نقطة مقارنة بـ 9092 نقطة الأسبوع الماضي، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,7٪ بخسائر 56 نقطة ليصل المؤشر إلى 7816 نقطة مقارنة بـ 7872 نقطة الأسبوع الماضي، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0,12٪ بتراجع 11 نقاط ليصل إلى 8504 نقاط من 8515 نقطة الأسبوع الماضي.

وفي سياق آخر، تراجعت قيمة ملكيات الأجانب بأسهم السوق الأول، إلى 6,76 مليارات دينار مقابل 6,79 مليارات دينار الأسبوع الماضي، وذلك وفقا لبيانات السوق الرسمية بتاريخ 2 الجاري.

وكان لافتا، ان تعاملات الأجانب اتسمت بالبيع لأغلب اسهم السوق الأول، وذلك بتخفيض نسب التملك في اسهم 22 شركة مقابل رفع النسب في أسهم 6 شركات فقط واستقرارها في أسهم 5 شركات.

لتعزيز الربط الجوي بين الكويت والإمارات العربية المتحدة

«الجزيرة» تعيد تشغيل رحلاتها إلى أبوظبي والعين

باراثان باسوباثي مع إداريي شركة مطارات أبوظبي

أعلنت طيران الجزيرة، شركة الطيران الاقتصادية الرائدة في الكويت، عن إعادة تشغيل رحلاتها المباشرة إلى كل من أبوظبي والعين في دولة الإمارات العربية المتحدة ابتداء من الثاني من شهر أكتوبر، ليرتفع عدد الوجهات التي ستخدمها في الإمارات إلى 3 وجهات بما فيها دبي، مما يعكس التوسع المتواصل لشبكتها الإقليمية والتزامها بتوفير خيارات سفر مريحة وبأسعار مناسبة للمسافرين في منطقة الخليج.

وفتحت الشركة باب الحجز على الرحلتين اليوم بأسعار تبدأ من 9 دنانير بالاتجاه الواحد إلى العين ومن 14 دينارا بالاتجاه الواحد إلى أبوظبي.

وفي تعليقه على هذا التوسع، قال الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة باراثان باسوباثي: يسرنا استئناف خدماتنا إلى أبوظبي والعين، وهما مدينتان ذواتا أهمية كبيرة للمسافرين بغرض الترفيه أو الأعمال. هذه الوجهات، إلى جانب رحلاتنا الثلاث اليومية إلى دبي، تعكس جهودنا المتواصلة لتعزيز الربط الإقليمي وتوفير مرونة وخيارات أوسع للمسافرين على متن طيران الجزيرة. ومع الطلب القوي من المواطنين الكويتيين والمقيمين في الكويت والإمارات، نتطلع إلى الترحيب بالمسافرين مجددا للاستمتاع بخدماتنا المعروفة بكفاءتها وقيمتها التنافسية.

وأبوظبي هي عاصمة دولة الإمارات وهي كذلك مركز حيوي يجذب الزوار بفضل بيئتها الاقتصادية المشجعة ومعالمها الثقافية المتنوعة. أما مدينة العين، والمعروفة باسم «مدينة الحدائق» لما تتميز به من طبيعة خضراء ومواقع تراثية، فهي وجهة مفضلة للسياحة والزيارات العائلية.

من جهته، قالت العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مطارات أبوظبي إيلينا سورليني: نتطلع إلى الترحيب بطيران الجزيرة مجددا في كل من أبوظبي والعين في أكتوبر المقبل. يوفر هذا التوسع للمسافرين روابط أكثر بأسعار معقولة ومناسبة بين الإمارات العربية المتحدة والكويت، مما يدعم الطلب المتزايد على السفر الإقليمي، كما يعكس قوة شراكتنا مع طيران الجزيرة والتزامنا المشترك بتعزيز الربط الجوي عبر الخليج.

ومع إضافة هذه الوجهات الجديدة، باتت طيران الجزيرة تقدم للمسافرين المزيد من الخيارات لاستكشاف الإمارات، إلى جانب رحلاتها الحالية إلى دبي. وتواصل الشركة استثمارها في توسيع شبكتها لتقديم تجارب سفر قائمة على القيمة عبر الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا.

مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول الخليج تراجع بنسبة 2,1٪ في أغسطس الماضي

«المركز»: السوق الكويتي ثاني أفضل الأسواق الخليجية أداءً منذ بداية العام

أوضح المركز المالي الكويتي «المركز»، في تقريره الشهري عن أداء الأسواق الخليجية لشهر أغسطس 2025، أن أداء السوق الكويتي تراجع خلال الشهر بعد ثلاثة أشهر متتالية من المكاسب نتيجة لجني الأرباح، وعلى الرغم من ذلك، ما زال السوق الكويتي في المركز الثاني من بين أفضل الأسواق الخليجية أداء منذ بداية العام، بمكاسب قدرها 15,4٪ بعد سوق دبي الذي سجل 17,5٪. وذكر «المركز» في تقريره أن المؤشر العام للسوق الكويتي تراجع بنسبة 1,4٪ خلال الشهر، نتيجة لتراجع أداء أسهم السوق الأول. وعلى مستوى القطاعات، كان من أبرز الرابحين قطاعا المواد الأساسية والمرافق العامة، بارتفاع بنسبة 5,6٪ و7,7٪ على التوالي. وانخفض مؤشر القطاع المصرفي بنسبة 3٪ خلال الشهر، مع تراجع سهم بنك الكويت الدولي وسهم بيت التمويل الكويتي بنسبة 4,7٪ و4,6٪ على التوالي. وأشار التقرير إلى إصدار الكويت خلال شهر اغسطس سندات محلية بقيمة 150 مليون دينار (491 مليون دولار)، وقد شهد الطرح إقبالا قويا من البنوك حيث تمت تغطيته بما يقارب 10 أضعاف الإصدار.

ولفت التقرير إلى تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز الخليجي المركب بنسبة 2,1٪ في أغسطس 2025، متأثرا بانخفاض أسعار النفط وتراجع أرباح الشركات، وباستثناء سوق سلطنة عمان، أنهت جميع الأسواق الخليجية الشهر على تراجع. وانخفض المؤشر العام للسوق السعودي بنسبة 2٪ خلال الشهر، وسط نتائج متباينة لأعمال الشركات، وتراجع مؤشر سوق أبوظبي بنسبة 2,7٪ في أغسطس 2025 متأثرا بتراجعات واسعة النطاق في أسعار الأسهم. فيما أنهى مؤشر سوق دبي الشهر متراجعا بنسبة 1,6٪، وتراجعت الأسهم القطرية بنسبة 0,3٪ خلال الشهر، متأثرة بانخفاض أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 3,5٪.

ورفع صندوق النقد الدولي، في إطار مشاورات المادة الرابعة الخاصة بالمملكة العربية السعودية، توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي في عام 2025 إلى 3,6٪ على أساس سنوي مقارنة بتوقعاته السابقة البالغة 3٪ في أبريل. كما توقع أن يحقق الاقتصاد نموا بنسبة 3,9٪ في عام 2026 مدفوعا بتعافي إنتاج النفط. وفي السياق ذاته، توقع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنسبة 4,4٪ على أساس سنوي في عام 2025، وبنسبة 5,4٪ في عام 2026، مستندا إلى استمرار جهود التنويع الاقتصادي وقوة القطاعين المالي والمصرفي في الإمارات.